Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9) Issue (5) 31May (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

النيابة في الإعراب بين الحركات والأحرف دراسة نحوية تحليلية

م.د. وديان محمد شعلان الجسام العبيدي
مديرية العامة لتربية الأنبار قسم تربية الفلوجة

The role of vowel and consonant substitution in inflection: an analytical grammatical study

Dr. Wadyan Mohammed Shaalan Al-Jassam Al-Abidi
Anbar General Directorate of Education - Fallujah Education Department
wdyanmhmd611@gmail.com

المخلص:

يتناول البحث أساليب النحو العربي وأثرها في البلاغة من خلال دراسة معمقة لآراء النحويين وما وضعوه من قواعد ترتبط بالتراكيب اللغوية ودلالاتها. وقد خلصت الدراسة إلى أن اختلاف لهجات العرب أدى إلى تنويع الإعراب بين الحركات والحروف، كما أبرزت الفروق الجوهرية بين الإعراب والبناء من حيث ارتباطه بالأسماء والأفعال والحروف, ويظهر من النتائج أن هذه الظواهر النحوية ليست مجرد قواعد جامدة، بل أساليب لها أثر بيّن في تحقيق البلاغة، إذ تسهم في وضوح المعنى وجمال التركيب وتناسبه مع مقتضيات المقام.

الكلمات المفتاحية: الإعراب, النيابة, الأحرف, نحوية, تحليلية

Sincerely:

This research addresses the methods of Arabic grammar and their impact on rhetoric through an in-depth study of the views of grammarians and the rules they established related to linguistic structures and their semantics. The study concluded that the diversity of Arabic dialects led to the diversification of syntax between vowels and letters. It also highlighted the essential differences between syntax and construction in terms of their relation to nouns, verbs, and letters. The results reveal that these grammatical phenomena are not merely rigid rules, but rather methods that have a clear impact on achieving rhetoric, as they contribute to the clarity of meaning, the beauty of structure, and its suitability to the requirements of the situation.

Keywords: Parsing, substitution, letters, grammatical, analytical

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن سار على نهجه القويم إلى يوم الدين. فلك الحمد يا ربي على ما يسرته لي ووفقتني للخوض في غمار النحو الذي طالما حدثت نفسي أن أكتب في هذا المجال، فبعد توفيق الله تعالى ثم مشورة أهل العلم وقع اختياري في موضوع بحث التخرج والموسوم بـ (النيابة في الإعراب بين الحركات والأحرف) إن أهمية الموضوع تكمن في شواهد متعددة اختلف في إعرابها، كقوله تعالى : ((إنَّ هذان لساحران)) (سورة طه, من الآية٦٣)، وكقول الشاعر (البيت لرؤبة بن العجاج. ملحق ديوانه, ص١٦٨):

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وغيرهما من الشواهد التي وقفت عندها لتقدح في ذهني فكرة هذا البحث لأثبت أن تلك الاختلافات الإعرابية لها أصل مستعمل في كلام العرب ، يختلف من حيث كونه مشهوراً أو أكثر شهرة أو نادراً أو لغة قوم وهكذا. وقد تتبعت آراء النحويين البصريين والكوفيين واجتهد بما فتح الله لي من آراء وجدتها الأقرب إلى الصواب وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على مبحثين، تكلمت في المبحث الأول عن الإعراب لغة واصطلاحا ومعاني الإعراب والغرض منه وتم ذلك في مطلبين، ثم تكلمت في المبحث الثاني عن المواضع التي وقع الخلاف فيها بين النحويين وهي: الأسماء الستة،

المثنى، جمع المذكر السالم، الأمثلة الخمسة الفعل المضارع المعتل الآخر) وقد استقيت المادة من كتب النحو واللغة المتمثلة ببعض المعجمات اللغوية وكتب التفسير، علماً أني سرتُ على نهج لا يذكر بطاقة الكتاب في الهامش عند وروده أول مرة ، وهو منهج متبع. هذا جهد المقل، فما كان من صواب فبتوفيق الله عز وجل، وما كان من نقص أو خطأ فمن نفسي التي لا تكاد تفارقهما، وأسأله تعالى أن يغفر لي ما أخطأت ، وحسبي أنني بذلت ما بوسعي ، فهذه هي المحاولة الأولى في طريق البحث العلمي والله اسأل أن يتقبل مني، وان يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، انه سميع مجيب.

التمهيد

١_الفرق بين الإعراب والبناء:

إن من فروق الإعراب والبناء أن المستحق للإعراب من الكلام الأسماء والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا ما قال به الخليل وسيبويه وجمهور البصريين(ينظر: العكبري,١٩٩٥م,٢/٧٤، والأنصاري,١٩٩٤م, ص٢٤٠, والأبذي,(دت), ص٤٥١), ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت، وتلك العلة مشابهتها للحرف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب، وتلك العلة مضارعة الأسماء ، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها(ينظر: الزجاجي,(دت), ص٧، والأنصاري,١٩٩٤م, ص٢٤، والأبذي,(دت),ص٤٥١).وأيضاً من فروق الإعراب والبناء: أن الإعراب : هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، أما البناء هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل وكأنهم أنما سموه بناءً؛ لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب سمى بناء ، وكأنه شبه ببناء الحائط . وأيضاً سمى بناء للزوم طريقة واحدة ، مثل لزوم البناء موضعه وينقسم أيضاً:

- إلى ظاهر ، مثل: (ضرب).
- وإلى مقدر، مثل: (سعى ، دعا ، رمى) (ينظر: ابن جني,١٩٩٩م,١/٣٨' والسيوطي,١٩٩٨م,١/٥٨).

٢_علامات البناء والإعراب:

للبناء أربعة أضرب: ضمّ، وفتح، وكسر، ووقف_ أعني به السكون_، وهذا بإجماع النحويين ، فالضم يكون في الاسم نحو: حيثُ ، وقبل، وبَعْدُ، وفي الحرف في (منذ)، في لغة من جرّ بها . ولا ضم في الفعل والفتح يكون في الاسم نحو: أين و كيف، وفي الفعل نحو : قَامَ وقَعَدَ ، وفي الحرف نحو: إنَّ وثم. والكسر يكون في الاسم نحو : أمس و هؤلاء . وفي الحرف. قال ابن جني : وفي لام الإضافة وبائها نحو : لزيد وبزيد ، ولا كسر في الفعل. والوقف يكون في الاسم من وكم وفي الفعل نحو خذ وكل وفي الحروف نحو هل وبل (ينظر: ابن الخباز، ٢٠٠٧م، ص٦٩_٧٢، والأنصاري،(د ت)،١/٣٧)

والاعراب علامات أصلية وفرعية:

أنواع الإعراب أربعة: هي رفع ونصب في اسم وفعل نحو: زيد يقوم وأنّ زيدًا لن يقوم. ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وفروع: أما الأصول هي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة للجزم(ينظر: النجار، ١٩٩٩م،١/٥٥)واختلف في السكون انه ليس بإعراب إنما يكون هو يشبه الإعراب هذا قول مازن وايضا مذهب الكوفيين (ينظر: السيوطي،(د ت)،١/٧٥). أما علامات الإعراب الفرعية فهي الواو والألف والياء وثبوت النون وحذفها وحذف حرف العلة والكسرة والفتحة وهي واقعة في سبعة أبواب خمسة في الأسماء وهي:الأسماء الستة المثنى جمع المذكر السالم جمع المؤنث السالم في حالة النصب والاسم الذي لا ينصر في حالة الجر. واثنان في الأفعال وهما: الأفعال الخمسة والفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم(ينظر: الأنصاري،١٩٦٣م،ص٦٥، وحسن، (د ت)، ١/١٠٤).

وأما الباب الأول باب الأسماء الستة: فأنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتخفض بالياء وهي:(ذو فو، أخو، حمو، هنُو).

الباب الثاني: المثنى: وهو ما وضع للاثنين وأغنى عن المتعاطفين مثل: (الزيدان، والهندان).

الباب الثالث: جمع المذكر السالم: مثل: (زيدون والمسلمون)، فإنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها.

الباب الرابع: الأفعال الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين نحو: تفعلان ويفعلان أو واو جمع نحو؛ تفعلون يفعلون، أو ياء المخاطبة: نحو : تفعلين فإن رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا)(سورة البقرة من الآية ٢٤)

الباب الخامس:الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو ما آخره ألفًا مثل:(يخشى)، أو ياءً مثل:(يرمي)، أو واوًا : مثل:(يدعو)، فإنّ جزمهن بحذف الأخر(النجار، ١٩٩٩م،١/٥٦، والأنصاري، (د ت)،١/٣٧_٤٥، الأنصاري،١٩٦٣م،ص٦٤، والسيوطي،(د ت)،١/٧٥) الأصل في الإعراب الحركة أو الحرف الاعراب بالحركة أصل عند البصريين، نحو: الضمة في قولك: هذا جعفرٌ، والفتح من قولك: رأيت جعفرًا، هذا أصله ومن

المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع، وذلك الحرف وحرف الإعراب.أما مذهب الكوفيين في الإعراب فيكون بالحركة والحرف، أي جواز الوجهين (الحركات الحروف)، فإذا كان حرفًا قام بنفسه، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في الحرف، ثم يكون الإعراب سكونا وحرفا وكذلك الجزم في الأفعال المضارع وحرفًا.ففي الاعراب يكون سكونا في الأفعال المضارعة السالمة اللامات نحو: (لم يضربْ، ولم يذهبْ)، وحذفًا يكون في الأفعال المعتلة اللامات نحو: (لم يقضِ، ولم يغزُ، ولم يخشَ) (ينظر: الزجاجي،(د ت)، ص٧٢.)في حين جاء في شرح المفصل أن الأصل في الإعراب يكون بالحركات والإعراب بالحروف فرع عليها وبسبب أن أصل الإعراب بالحركات لوجهتين :

إحدهما : أنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى؛ لأنها أقل واخف وبها نصل إلى الغرض فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل؛ لذلك كثرت في بابها أغنى الحركات دون غيرها مما أعرب به وقدر غيرها بها ولم تقدر هي به .

الوجه الآخر: أنا لما افتقرنا إلى علامات تدلُّ على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف؛ لأن العلامات غير المعلم كالطراز في الثوب ولذلك كانت الحركات هي الأصل هذا هو القياس.ومنهم من خالف الدليل وأعرب بعض الكلم بالحروف الأمر اقتضاه ذلك في مواضع منها الأسماء الستة المعتلة إذا كانت مضافة ومنها كلا ومنها تشبيه والجمع السالم(ينظر: ابن يعيش، ٢٠٠١م،١٠١/١).وهذا ما يدل أن الأصل في الإعراب هو الحركات والإعراب بالحروف فرع عليها، لكن قد توجد علة تمنع الأصل.

وجاء في اللباب في علل البناء والإعراب أن الأصل في الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوجه:

احدهما: أن الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة بينهما التناسب.

الثاني: أن الحركة أيسر من الحرف وهي كافية في الدلالة على الإعراب وإذا حصل الغرض بالأخص لم يصر إلى غيره.

الثالث : أن الحرف من الجملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها فلو جعل الحرف دليلاً على الإعراب لأدى ذلك إلى أن يدل الشيء الواحد على معنين وفي ذلك اشترط والأصل أن يخص كل معنى بدليل(العكبري، ١٩٩٥م،٤٥/١_٥٥)مما تقدم يبدو لي أن الأصل في الإعراب الحركات، والإعراب بالأحرف فرع عليها، بمعنى أن الإعراب يكون بالحركة والحرف، وهذا ما عليه جمهور النحويين يعضد رأيهم كثرة الشاهد القرآني والشعري والحديثي والأمثال ... وهكذا.

المطلب الأول تعريف الإعراب لغة واصطلاحاً

عرب: بالفتح عرباً أي فصح بعد لكنة، عَرَبَ: عُرُوباً وعُروبةً ، عَرَابَةُ و عربية : أي فصح.يقال أعرب عنه لسانه وعرب: أي أبان وأفصح, ويقال للعربي ١: أعرب لي أي أبن لي كلامك, وأعرب الكلام وأعرب به: بينة, الواحد: أعرابي, عرب بالضم : إذا لم يلحن وعرب لسنه عروبة في لسانه. الإعراب بالكسر: تغير يلحق أواخر الكلمات العربية من رفع ونصب وجر وجزم ، وأيضاً هو الإنابة عن المعاني بالألفاظ ، وأيضاً الإبانة والإفصاح عن الشيء(ينظر: ابن منظور،(د ت)،٥٨٨/١، والفيومي،(د ت)، ص٥٤٨، والزبيدي،٢٠٠٧م،٢١٠/٣_٢١١، والبستاني،١٩٣٠م،١٣٤٥/١، والزيات،(د ت)،٥٩١/٢)يكاد يجمع النحويون على تعريف واحد بالمعنى إلا أنهم اختلفوا في الصياغة بزيادة أو نقص، فعرفوه بتعريفات عدّة منها: الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة, ويعرف أيضاً بأنه ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل مثل زيد، تقو: جاءني زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد وأيضاً هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنَّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع احدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان شرحاً واحداً لاستبهم احدهم من صاحبه(ينظر: ابن جني،١٩٩٩م،٣٦/١، والعلوي،٢٠٠٩م،٣١/١، والأنصاري، (د ت)، ٣٧/١،الانصاري،١٩٩٤م، ص٥٨، والأنصاري،١٩٦٣م، ص٣٣)

ومما تقدم يكاد يجمع من وضع للإعراب حدًّا، إلا باختلاف في اللفظ بزيادة أو نقص.

المطلب الثاني معاني الإعراب وأغراضه

أولاً: معاني الإعراب يرد لفظ الإعراب في اللغة العربية لمعان كثيرة أشهرها:

ما جاء في شرح جمل الزجاجي التغير يقال أعربت الدابة في مرعاها إذ لم تستقر في جهة منه، ويكون أيضاً بمعنى التحسين ومنه قوله تعالى: (عُرُبًا أَتْرَابًا)(سورة الواقعة الآية ٣٧)، أي إحساناً(ينظر: الشبيلي، ١٤١٨هـ، ٣٣/١).وأيضاً وردت معاني الإعراب في أوضح المسالك بمعان منها:البيان: نقول: (أعرب فلان عما في نفسه) تريد أبان.وأيضاً الإجادة، وإزالة الفساد عن الشيء، تقول: أعرب فلان كذا تريد أنه أزال فساده. وأيضا الإعراب بمعنى : الإبانة: يقال : أعرب الرجل عن حاجته : أبان عنها، ومنه الحديث والثيب تعرب عن نفسها)(ينظر: القزويني،(د ت)، رقم الحديث)(١٨٧٢)،٦٠٢/١)، يعني المتزوجة.والإجالة: عربت الدابة: جالت في مرعاها ، وأعربها صاحبها: أجالها(ينظر: السيوطي،(د ت)، ٥٣/١).

ثانياً : الغرض من الإعراب:

مما لا ينكر أن للإعراب فائدة حرمت منها كثير من اللغات واهم تلك الفوائد(ينظر: السامرائي،٢٠٠٠م،١/٣٠_٣٤).

١- **الإبانة عن المعاني:** وذلك لأن الأصل في الإعراب، أن يكون للإبانة عن المعاني، وذلك إذا كانت غفلاً من الإعراب لاحتملت معاني عدّة، فإن أعربت تعين معناها، ويدل ذلك أنك لو قلت: (ما أحسن زيداً) لكنت متعجباً، ولو قلت: (ما أحسن زيد) لكنت نافياً، ولو قلت: (ما أحسن زيد) لكنت مستفهماً عن أي شيء منه حسن ، فإذا لم تعرب في هذه المواضيع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجبة(ينظر: الأنباري، ١٩٩٥م، ص٣٤_٣٥)ويذكر النحاة أمثلة كثيرة لاختلاف المعاني باختلاف الإعراب من ذلك قولهم : (بكم ثوبك مصبوغاً) و (بكم ثوبك مصبوغ (بينهما فرق يختلف المعنى فيه، وهو أنك إذا نصبت (مصبوغاً) كان انتصابه على الحال ، والسؤال واقع عن ثمن الثوب وهو مصبوغ ، وان رفعت (مصبوغاً) رفعته على انه خبر المبتدأ الذي هو ثوبك وكان السؤال واقعاً عن أجرة الصبغ ، لا عن ثمن الثوب(ينظر: الحريري، (د ت)، ص١٩٤)وقد روي الكسائي أنه قال:(اجتمعت وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد فجعل أبو يوسف يتم النحو ويقول : ما النحو ؟ فقلتُ – وأردت أن أعلمه فضل النحو – ما تقول في رجل قال لرجل : أنا قاتل غلامك ، قال له آخر : أنا قاتل غلامك أيهما كانت تأخذ به : قال : آخذهما جميعا، وقال له هارون: أخطأت – وكان له علم بالعربية، فاستحيا، وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام الذي قال: أنا قاتل غلامك بالإضافة؛ لأنه فعل ماض ، فأما الذي قال: غلامك بلا إضافة فإنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد ، كما قال الله تعالى:(وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) (سورة الكهف: الآية ٢٣ – ٢٤)، فلولا أن التنوين مستقبل ما أجاز فيه غداً(ينظر: السيوطي، ١٩٩٦م،٣/٢٢٤)ومن ذلك قولك: ما صنعت وأباك: ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها(ينظر: سيبويه، ١٩٨٨م،١/١٥٠)ومنه المثال المشهور (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فإنه يجوز في (تشرب) الرفع والنصب والجزم، لكن المعنى يختلف في كل حالة، فالجزم عطف على (تأكل) ويكون النهي عنها جميعاً وكأنه قال: لا تأكل السمك ولا تشربْ اللبن، والنصب معناه النهي عن الجمع بينهما. وإباحة واحدة على حدة، فهو منهي عن الجميع بـ (أكل السمك وشرب اللبن) ولكن السمك وحده مباح وشرب اللبن وحده مباح، ومعنى الرفع أنه منهي عن أكل السمك على أية حالة، ومباح له شرب اللبن على أية حالة، فكأنه قال: وأنت تشرب اللبن**(ينظر: الصبان،١٩٩٧م،١/١٠)**.

٢- **السعة في التعبير:** وذلك أن يكون للمتكلم سعة في التقديم والتأخير، إذ إن الكلمة تحمل معها مركزها في الجملة بعلامتها الإعرابية، ومثل هذا التعبير قولك: أكرمت زيداً, (وزيداً أكرمت) ففي الجملة الأولى أخبرت أنك أكرمت زيداً ولم تتعرض لغير زيد، فقد يكون انك أكرمت شخصاً آخر مع زيد أو لم يكن، أما في الجملة الثانية (زيداً أكرمت) فأنها تفيد انك خصصت زيداً بالإكرام ولم تكرم غيره(ينظر: سيبويه،١٩٨٨م،١/١٥، والأنصاري،١٩٦٣م، ص١٣١).

٣_**الدقة في المعنى:** للإعراب فائدة جليلة أخرى، وهي أنه يمنح اللغة غناء ودقة في التعبير عن المعاني، ويمكن المتكلم من التعبير بدقة عن المعاني التي يريدها، مما لا نجد نظيره في اللغات الأخرى: مثال ذلك:

أعطى محمد خالداً كتاباً

محمد أعطى خالداً كتاباً

خالداً أعطى محمد كتاباً

كتاباً خالداً أعطى محمد

أعطى خالداً كتاباً محمد

نجد أن لكل صورة ذكرناها معنى جديداً لا نجده في الجملة الأخرى ، مع أن المعنى العام واحد(ينظر: الزمخشري،١٩٩٧م،٢/٣٥٤، والسامرائي،٢٠٠٠م،١/٣٤_٣٥).وهذا ما يدل على أن الأصل في الإعراب يكون للإبانة عن المعاني فلو لم يكن الإعراب لالتبست المعاني فيما بينها، ومن خصائص الإعراب الأخرى هي السعة في التعبير من خلال التقديم والتأخير وأيضاً الدقة في المعنى مع بقاء المعنى العام.

المطلب الأول معاني الأسماء الستة وإعرابها

أولاً: معاني الأسماء الستة:

١_ (ذو): بمعنى صاحب، ذووب: صحابي الذوب: العمل، أو ما في أبيات النحل، أو ما خلص من شمعه(ينظر: الفيروزآبادي،(د ت)، ص٩٣).

يشترط في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب، نحو: (جاءني ذو مال) أي صاحب مال.

واحترز بذلك عن (ذو) الطائية ، فأنها لا تفهم صحبة، بل هي بمعنى الذي، فلا تكون مثل (ذي) بمعنى صاحب، بكل تكون مبنية، وأخرها الواو رفعاً ونصباً وجراً, نحو: جاءني ذُو قَامَ، مَررتُ بذُو قَامَ(ينظر: الهمداني،(د ت)،١/٤٥، والأنصاري،(د ت)، ١/٣٩).و(ذو) ملازمة للإضافة لغير الياء فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها .وإذا كانت (ذو) موصولة لزمتها الواو، وقد تعرب بالحروف كقوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا) (ينظر: الأنصاري،(د ت)،١/٤٠), أمثلة : قوله تعالى: (وفوق كل ذي علم عليم) (سورة يوسف الآية ٧٦)، وقوله تعالى: (ذواتا أفنان) (سورة الرحمن الآية ٤٨) وقد جاء في نتائج الفكر أن الأصل في (ذو) (ذي) بدليل قوله تعالى: (ذواتي أكل) فحذفت اللام كما حذفت من يد ودم فبقى (ذو مال) في الرفع فاتبعت الذال والواو فصار (ذو مال) ثم حذفت الضمة من الواو استثقالاً لها فصار ذو.وفي النصب (ذو) مال فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي الجر (ذو مال) فاتبعت الذال الواو ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فصار (ذي مال).كم ذكر أيضاً أن الأظهر في (ذو مال) أن يكون حرف العلة حرف إعراب(ينظر: السهيلي،(د ت)، ص٨١، والأنصاري، ١٩٦٣م، ص٦٤).٢- الأب ، الأخ ، الحم : يشترط فيها أن تكون مضافة لا مفردة فإن أفردت أعربت بالحركات نحو : (وله أخ) (سورة النساء الآية١٢)، و(إن له أباً) (سورة يوسف الآية ٧٨)، و(بنات الأخ) (سورة النساء الآية ٢٣).واشترط في الإضافة أن تكون لغير الياء، فإن كانت الياء أعربت بالحركات المقدرة(ينظر: السهيلي، ١٤٢٥هـ،١/٧٣)، نحو: (وأخي هارون) (سورة القصص الآية ٣٤) (أني لا املك إلا نفسي وأخي) (سورة المائدة الآية ٢٥).

٥_ الفم : إذا ما فارقته الميم أعربت بالحروف، وإذا لم تفارقه أعربت بالحركات.وتستعمل كلمة (فم) بالميم مضافة، وتستعمل مقطوعة عن الإضافة فأما استعماله مضافة نحو : قوله صلى الله عليه وسلم الخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك)(الأنصاري،(دت)،١/٤٠_٤٢)وذكر في نتائج الفكر أن قولهم (فوك) في الرفع، و(فاك) بالنصب و (فيك) في الجر، فحروف المد فيها حروف إعراب، بإخلاف أخيك ، وأبيك ، وحميك. وتكون (فيك) في حالة الإضافة حركة الإعراب مقدر فيها فهذا يكون أحوالها الإعراب والمتغير(ينظر: السهيلي، (د ت)، ص٨٠، والأنصاري،١٩٦٣م،ص٦٦).

٦- الهن: الأفصح في الهن النقص، أي : حذف اللام ، فيعرب بالحركات (ينظر:الجوزية،١٤٢٥هـ،١/٧٣).وقد ذكر في شرح ابن عقيل أن (هن) الفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علة نحو: (هذه من زيدٍ) و (رأيت من زيدٍ) و (مررت بهن زيد). وأشار بقوله النقص أحسن من الإتمام، والإتمام جائز، لكنه قليل جداً، نحو: هذا هنوه، الإمام ورأيت هناه، ونظرت إلى هيه، وأنكر القراء جواز إتمامه، نحو: (في الحديث من تعزى بغراء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكونوه)(النسائي،١٩٨٦م،برقم(٨٨٦٤)،ص ٧٤١)

وأيضا ذكر أن في (هن) لغتين:

الأولى: النقص وهو الأشهر.

الثانية: الإتمام وهو قليل(ينظر:الأنصاري،(د ت)،١/٤٢، والهمداني، (د ت)،١/٤٨_٤٩).

وأيضاً جاء في شرح ابن عقيل أن في (أب ، أخ ، ا ، حم) ثلاث لغات:

أشهرها تكون بالواو والألف والياء.

الثانية: أن تكون بالألف مطلقاً ة.

الثالثة: أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر(الهمداني، (دت)،١/٥١)

كما ذكر أيضاً ذلك المسالك يجوز النقص في الأب، الأخ، الحم) فتعرب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم.وقول بعضهم أن النقص في (أب و أخ) في التثنية، وقصر هن أولى من النقص نحو: (مكرة أَخَاكَ لا بطل) نحو: (وقولهم للمرأة حماة)(ينظر: الأنصاري، (دت)،١/٤٣_٤٥)

ومن شروط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة شروط:

أحدها: أن تكون مفردة ، فلو كانت مثناه اعربت بالالف رفعاً ، وبالياء جراً ونصبا، كما تعرب كل تثنية ، تقول : (جاءني (أبوان) و (رأيت أبوين) و (مررت بأبوين).وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كقولك : (جاءني آباؤك) و(رأيت أباتك) و(مررت بآبائك) .

وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً، نقول: (جاءني أبوان) و(رأيت أبيين) و(مررتُ بأبيين) ولم يجمع في هذا الجمع ألا الأب والأخ (ينظر: الأنصاري، ١٩٦٣م، ص٦٥_٦٦، والهمداني، (د ت)١/٥٢_٥٣).

الثاني: أن تكون مكبرة ، فلو صغرت أعربت بالحركات نحو: (جاءني أبيك) و(رأيت أبيك) و(مررت بأبيك).

الثالث: أن تكون مضافة ، فلو كانت غير مضافة أعربت أيضاً بالحركات نحو: (هذا أب) و (رأيت أباً) و (مررت بأب) .

ولهذا الشرط الأخير شرط ، وهو أن يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم فإن ياء المتكلم، أعربت أيضاً بالحركات ، لكنها تكون مقدرة تقول: (هذا أبي) و(مررت بأبي)(ينظر: الأنصاري، ١٩٦٣م، ص٦٥_٦٦).ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى سوى شرطين وهما الإضافة ، أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، أي شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف : أن تضاف إلى غير ياء المتكلم(ينظر:الهمداني، (دت)،٥٣/١)

كم ذكر في بدائع الفوائد أن هذه الأسماء الستة إعرابها علامات إعراب وليست حروف إعراب(ينظر: الجوزية،(دت)،٦٥/١) .

ثانياً : إعراب الأسماء الستة:

ترفع الأسماء الستة بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء، ف (الواو) حرف إعراب وهي علامة الرفع، و(الألف) حرف أعراب وهي علامة النصب، و(الياء) حرف إعراب وهي علامة الجر(ينظر: ابن الخباز،٢٠٠٧م،٨٩/٢، والأنصاري،(دت)،٣٨/١)وفي إعراب الأسماء الستة مذاهب كثيرة أوصلها المرادي إلى ستة عشر مذهباً (ينظر: المرادي، ٢٠٠٨م،٣١٣/١) ، فأذكر منها(ينظر:الأنباري،١٩٩٨م،١٧/١، والمرادي، ٢٠٠٨م،٣١٣/١، والسيوطي،١٩٩٨م،١٢٦/١):

المذهب الأول : وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات وهذا مذهب قطرب ، والزيادي, والزجاجي من البصريين ، وهشام من الكوفيين

المذهب الثاني: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام وغيرهم من المتأخرين: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وإنها اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فإذا قلت: (قام أبوك) فأصله أبوك، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل: أبوك، ثم استقلت الضمة على الواو فحذفت، وهكذا حرف (الألف، الياء) واستدل لهذا القول بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه.

المذهب الثالث : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع هذا مذهب المازني والزجاجي، وورد بان الإشباع بأنه الشعر، وبقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد(ينظر: السيوطي،١٩٨٨م،١٢٦/١).

المذهب الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف هذا مذهب الربعي، وورد بأن شرط نقل الوقف، وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه، وبأنه جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر.

المذهب الخامس: أنها معربة بالحركات التي قيل الحروف، وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، والألف لأجل الفتحة، وهذا مذهب الأعلم وابن أبي العافية.

المذهب السادس: أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً ، وهذا مذهب الكسائي والفراء.

المذهب السابع: أنها معربة بالتغير والانقلاب في حالة النصب والجر، ويعدم ذلك حالة الرفع وهذا مذهب الجري.

المذهب الثامن: أن (فاك وذا مال) معربان بحركات مقدرة في الحروف وإن أباك، وأخاك، حماك، وهناك، معربة بالحروف وهذا مذهب السهيلي، والرندي(ينظر: السيوطي،١٩٨٨م،١٢٦/١).

المذهب التاسع: إن الحروف دلائل إعراب، قال الأخفش، واختلف في معناه: فقال الزجاجي والسيرافي: المعنى أنها مهربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حرف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.وقال ابن السراج: معناه أنها حروف إعراب، والإعراب فيها لا طاهر له ولا مقدر، فهي دلائل إعراب وبهذا التقدير، وقد عد هذا القولان مذهبي فتصير إحدى عشر.

المذهب الثاني عشر: أنها معربة في الرفع بالنقل ، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معاً، فالأصل في: جاء أخوك، جاء أخوك ، فنقلت حركة الواو إلى خساء، والأصل في رأيت أخاك: رأيت أخوك، فأبدلت الواو ألفاً.والأصل في مررت بأخيك: بأخوك نقلت حركة الواو إلى الخاء ، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وهذا مذهب ابن أبي الربيع، وهو موافق للمذهب الرابع ألا في النصب(ينظر: السيوطي،١٩٨٨م،١٢٦/١).والذي يبدو لي أن الإعراب بالأحرف الثلاثة الألف الواو والياء) رفعاً ونصباً وجراً هو ثابت في إعراب الأسماء الستة ، يعني ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول وهم الكوفيون هو الأرجح، والله أعلم.

المطلب الثاني المثنى

المثنى ما دل على اثنين بزيادة، صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى كـ (رجلين)(ينظر: الجياني،١٩٨٢م،١/١٨٥، والهمداني، (دت)،١/٥٦، والابذي،(دت)، ص٤٥٩، والجوجري،٢٠٠٤م،ص١٩١، والأزهري،٢٠٠٠م،٢/٩٦، والسيوطي،١٩٩٨م،١/١٤٥)وشبه المثنى: ما أعرب إعرابه غير صالح بذلك، وكذا: أن صَلَحَ لَهُ واختلف معناه، ف (ابنان) مثنى لقولك فيه : (ابن وابن) بلا اختلاف معنى و(اثنان) شبيه مثنى؛ لأنه لا يصلح لما قلنا، وكذا نحو : (القمرين) في الشمس والقمر،؛ لأنه لا يعني عنه (قمر وقمر)، وأيضاً المقصود بالمثنى التكثير(ينظر: الجياني،١٩٨٢م،١/١٨٥_١٨٦) كـ قوله تعالى:(ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ)(سورة الملك الآية٤)وأيضاً جاء في شذور الذهب : وهو كل اسم دال على اثنين وكان اختصارا للمتعاطفين، وذلك نحو: الزيدان والهندان، إذ كل منها دال على اثنين والأصل فيهما زيد و زيد، وهند وهند، ومحمد ومحمد، لكن عدلوا عن ذلك كراهية منهم للتطويل والتكرار (ينظر: الأنصاري، ١٩٩٤م،ص٥٧)فيرفع المثنى بالألف نيابة عن الضمة، ويجر وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة، تقول: (جاءني الزيدان) و (رأيت الزيدين) و (مررت بالزيدين)(ينظر؛ الأنصاري، ١٩٦٣م، ص٦٨)والحق بالمثنى خمسة ألفاظ منها(اثنان للمذكرين) و(اثنتان للمؤنثتين) في لغة الحجاز و(ثنتان) في لغة تميم، وهذه الثلاثة تجري مجرى المثنى في إعرابه دائماً من غير شرط، وإنما لم نسمها مثناه؛ لأنها ليست اختصارًا للمتعاطفين، ولا مفرد لها اذ لا يقال: اثن ولا اثنه ولا ثنت.ومن شواهد رفعها بالألف (ينظر: الجوجري، ٢٠٠٤م، ص٧٦، و الكوراني، ٢٠٠٨م،١/١٢٦) كـ قوله تعالى:(فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً) (سورة البقرة من الآية ٦٠) . هذا أذا لم يكونا مضافين ، وإذا كان مضافين للضمير فيكون كذلك إعرابها نحو: (اثناهم) وأيضاً أذا كانا مركبين مع العشرة نحو : جاءني اثنا عشر) و(رأيت أثنى عشر) و(مررت باثني عشر)أما اللفظان اللذان بشرط : (كلا) و (كلتا) وشرطهما أن يكونا مضافين إلى الضمير ، تقول: (جاءني كلاهما) و (رأيت كليهما) و(مررت بكليهما)فإن كانا مضافين ، إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال، تقول: (جاءني كلا أخويك) و(رأيت كلا أخويك) و (مررتُ بكلا أخويك) فيكون إعرابها بحركات مقدرة على الألف، لأنها مقصوران كالفتى والعصا، وكذا القول في كلتا تقول: (كلتاها) رفها ، (كلتيهما) جراً ونصباً.وقد ذكر في شرح ابن عقيل : أن المثنى وما الحق به يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء، وهذا هو المشهور والصحيح : أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً ونصباً وجراً .

وذكر المصنف من أن المثنى والملحق به يكونا بالألف رفعاً ، والياء نصباً وجراً وهو المشهور في لغة العرب أما لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخشعم وهمدان وعذرة : من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقاً ، رفعاً ونصباً وجراً فيقول : جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدين كلاهما , وخرج عليه قوله تعالى (إن هذان لساحران) (سورة طه الآية٦٣) وقد ورد خلاف البصريين والكوفيين على (كلا) فمذهب البصريين أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية كما أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة، ودليلهم جواز وقوع الخبر عنه مفرداً نحو قولك: (كلا أخويك) وهذا هو الصواب(ينظر:الهمداني؛ ١٩٨٠م،١/٥٧_٥٨، والانصاري،(د ت)، ص٦٩).أما مذهب الكوفيين أن (كلا) اسم مثنى لفظاً ومعنى(ينظر: ابن يعيش،٢٠٠١م،١/١٠٦).وقد ورد أن الف (كلا) منقلبة عن واو ، وقيل عن ياء ، ووزنها فعل كـ (معي)(ينظر:السيوطي، ١٩٩٨م،١/١٣٨).وذكر (كلا) حرفًا بمعنى ردع وزجر، وهذا مذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين، وقد ذهب الكسائي وتلميذه نصير بن يوسف ومحمد بن احمد بن واصل ، إلى أنها تكون بمعنى حقاً، ومذهب النّضر بن شُميل أنّها بمعنى نعم.وركب ابن مالك هذه المذاهب الثلاثة ، فجعلها مذهباً واحداً(ينظر: المرادي، ١٩٧٦م،١/٩٨)أما (كلتا) فقد أختلف العلماء في هذه التاء مذهب سيبويه أنّ الالف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة ، كما أبدلت منها في بنت وأخت ، ووزنها فعلى كذكرى و حفرى وهو بنت، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما كانت في (كلا)، فان الأوجه المذهب الأول(ينظر: ابن يعيش، ٢٠٠١م،١٠٨).كما ذكر أيضا أن (كلتا) التاء للتأنيث، والتاء بدل عن لام الكلمة، وهي إمّا واو، وهو اختيار ابن جنى وأصلها: كلوي، أو ياء وهو اختيار أبي علي، وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث ، إذ الألف تصير تاء في بعض الأحوال فتخرج عن علم التأنيث، وذهب بعضهم : إلى أن التاء زائدة للتأنيث بدليل حذفها في النسب وقولهم: كلوي، كما يقال في أخت: أخوي.وذهب آخر إلى أنها زائدة للإلحاق، والألف لام الكلمة وعليه الجرمي وفي قول الألف لإلحاق, وذهب الكوفيون إلى أن لفظها مثنى ، واصلها : كل(ينظر: السيوطي، ١٩٩٨م،١/١٣٧).وذكر في مغني اللبيب أن كلا و كلتا مفردان لفظاً ، مثنيان معنى ، مضافاً أبداً لفظاً ومعنى إلى كلمة واحدة ومعرفة دالةً على اثنين ، أما بالحقيقة والتنصيص نحو : (كلتا الجنتين) (سورة الكهف من الآية ٣٣), ونحو: (أحدهما أو كلاهما أما بالحقيقة والاشتراك نحو: كلانا، وأجاز ابن الانباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو: كلاي وكلاك محسنان، وأجاز الكوفيون أضافتها إلى الذكرة المختصة نحو : كلا رجلين عندك محسبنان ، ويجوز مراعاة لفظ (كلا و كلتا) في الأفراد نحو : كلتا الجنتين أنت أكلها (سورة الكهف الآية٣٣)، ومراعاة معناهما : وهو قليل(ينظر: الأنصاري، ١٩٨٧م،ص٧٦) ،وقد اجتمعا في قوله(الفرزدق ديوانه، ص٥٧):

كلاهما حين جد الجري كلاهما... قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

وذكر في شرح الكافية الشافية أن لغة بني الحارث يثبتون الألف في المثنى وشبه المثنى وذلك في قراءة من قرأ : (إن هذان لساحران)(سورة طه الآية ٦٣)في حين ينقل الفراء عن بعضهم أنه لحن، ولكنا نمضي عليه لئلا تخالف الكتاب(ينظر:الفراء، (دت)،١٨٣/٢)، وفيه من فساد الرأي ما لا يخفى.وأيضاً ذكر ابن درستوية ، أن بني الهجيم وبني العنبر يوافقون بني الحارث في لزوم المثنى(ينظر: الطائي، ١٩٨٢م،١٨٩/٢/١٩٠) .

المطلب الثالث جمع المذكر السالم

قال ابن جني : وهو الذي يكون في الرفع بالواو والنون، وفي الجر والنصب بالياء والنون، ويكون هذا الجمع للمذكرين ممن يعقل نحو: زيد و عمر ، تقول في الرفع : قام الزيدون والعمرون ، فالواو حرف الإعراب، وهي علامة الجمع وعلامة الرفع، وفتحت النون لسكونها وسكون الواو قبلها، وينصب ويجر جمع المذكر السالم بالياء والنون، تقول: مَرَرْتُ بالزيدين، وضربت الزيدين، فالياء حرف الإعراب، وهي علامة الجمع وعلامة الجر والنصب، أما النون المفتوحة في حالة الرفع تسقط عند الإضافة تقول: (هؤلاء مسلمو زيد) و(مررت بمسلمي زيد) و(رأيتُ مُسلمي زيد) وكان الأصل: مسلمون ومسلمين لكن سقطت النون للإضافة(ينظر: ابن جني، ١٩٧٢م،ص٢٠، والهمداني، ١٩٨٢م،٥٧/١، والأنصاري،(دت)، ص٦٩).قال ابن خباز: هذا الجمع معرب بالحروف بمنزلة التثنية، ويسمى ذا الهجائيين؛ لان هجاءه في الجر والنصب غير هجائه في الرفع، أي زيدين غير زيدون، ولا يخلو الاسم المجموع هذا الجمع من أن يكون جامداً أو مشتقاً.

فإذا كان جامداً له خمسة شروط :

١_أن يكون مذكراً احترازاً من هند ونحوه .

٢_ أن يكون مذكراً حقيقياً احترازاً من حجر ونحوه .

٣_أن يكون علماً احترازاً من رجل نحوه .

٤_أن يكون ذوي العلم احترازاً من (لاحق) وهو اسم فرس.

٥_أن يكون خالياً من هاء التأنيث احترازاً من طلحة ونحوه .

وان كان مشتقاً فالشروط معتبرة ما خلا العلمية(ينظر: ابن الخباز، ٢٠٠٢م،ص٩٣) .

وكذلك العلم المختوم بتاء التأنيث لا يجمع، فلا يقال في (طلحة) طلحون، ذلك الكوفيين، وذلك ذهب الكوفيين إلى انه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كـ طلحة وحمزة جمع مذكر سالم بالواو والنون، أو الياء والنون بعد حذف التاء التأنيث التي في المفرد، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان، يقولون : جاء الطلحون والحمزون، ورأيت الطلحين والحمزين ودليلهم في ذلك:

الأول: أن هذا علم مذكر وان كان لفظه مؤنث، والعبرة بالمعنى لا بالفظ .

الثاني: أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع مؤنث السالم في قولهم: طلحات.

واختلفت النحاة أيضاً في جمع العلم المركب تركيباً مزجياً ، وكذلك أذا كان مركباً، فلا يقال في سيبويه: سيبويهون، وأجازه بعضهم(ينظر: الهمداني،١٩٨٠م،٥٩/١_٦٠، والأنصاري،١٩٩٤م،ص٥٨).

ويلحق بجمع المذكر السالم ألفاظ منها:

١_ (أولو) قال الله تعالى : (وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى) (سورة النور الآية ٢٢)، وأيضاً قوله تعالى : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُولي الألباب) (سورة الزمر الآية ٢١).

٢_ومنها (عشرون) وأخواته إلى التسعين، تقول (جاءني عشرون) و(رأيت عشرين) و(مررت بعشرين)(ينظر: الأنصاري، (دت)٦٩_٧٠، والهمداني،١٩٨٠م،٦٥/١) .

٣_ اهلون : قال تعالى : (شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا) (سورة الفتح الآية ١١)، قوله تعالى : (مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ) (سورة المائدة الآية ٨٩).

٤_ وابلون : وهو جمع لوابل وهو المطر الغزير.

٥_أرضون : بتحريك الراء ، ويجوز تسكينها في ضرورة الشعر.

٦_سنون : وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يكسر ة، لا ترى أن سنة أصلها سنوا وسنة بدليل قولهم بالجمع سنوات، ومن نظائر سنون: عضة وعضون و عزة وعزون ، وثبة و ثبون، قلة وقلون ، نحو : قوله تعالى : (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضين) (سورة الحجر الآية٩١)، وقوله تعالى : (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عَزِين) (سورة المعرج الآية ٣٧).

٧_ وحمل على جمع المذكر السالم في الإعراب (بنون)

٨_ وكذلك (عليون) أن عليين في الأصل جمع لعلي، فنقل عن ذلك المعنى، وسمى به أعلى، الجنة ، وأعرب هذا الإعراب نظراً إلى أصله(ينظر: الأنصاري،(دت)، ٧٠_٧١)، قال الله تعالى: (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّين وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ)(سورة المطففين الايتان ١٨_١٩)

وذكر أن حق النون الجمع وما الحق به الفتح، وقد تكسر شذوذاً، وليس كسرها لغة، خلافاً لمن زعم ذلك(ينظر: الهمداني:١٩٨٠م،٦٥/١) .

إعراب التثنية والجمع:

قد ورد أن الألف في المثنى حرف إعراب دون أن يكون الأمر فيها ، هذا مذهب سيبويه، وذهب غيره أن الذي أوجب للواحد، المتمكن حرف إعراب، نحو: رجل، فرس، وهو موجود في التثنية نحو قولك: (رجلان و فرسان وهو التمكن).وكما أن الواحد المتمكن العرب يحتاج إلى حرف إعراب وكذلك اسم المثنى أذا كان معرباً متمكناً إلى حرف إعراب(ينظر: ابن جني، ١٩٩٢م،ص٥١، والطائي، ١٩٨٢، ٦٨/١).وقد ورد أيضاً أن الألف في التثنية ، والواو في الرفع، والياء في الجمع حروف إعراب عند سيبويه، بمنزلة الدال في (زيد) ، والإعراب فيها مقدر كما يقدر في أواخر المقصور نحو: عصا، ورحى، وإنما وجب أن تكون هذه الحروف حروف إعراب لان معنى الكلمة يكمل بها(ينظر: الوراق، ٢٠٠١م، ص٤٦).وذكر أيضاً أن الألف في المثنى علامة الرفع، وإذا كان الاسم مجروراً أو منصوباً فعلامته الياء مكان الألف، قولك: جاءني الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين(ينظر: المبرد، ١٩٩٤م،١٠/١).وذكر أيضاً الجمل في النحو أن الألف في التثنية هي علامة رفع نحو: قولهم: رجلان وفرسان(ينظر: الفراهيدي،١٩٩٥م،ص٢٥٤).وأيضاً قد ورد أن الألف في التثنية، والواو في الجمع ، أنها حروف إعراب وذلك أن الحركات الثلاثة (الألف والواو والياء) فلما قصد الفصل بين التثنية والمفرد جعل اختلاف الحروف فيه بمنزلة اختلاف الحركات فقصد أن يجعل كل واحداً من هذه الحروف قائماً مقام ما يجانسه من الحركة، جعلوا الواو علامة للرفع، والإلف للنصب، والياء للجر، وذكر أن الألف في (مسلمان) و(رجلان) أحرف إعراب، وفيه دليل الإعراب فهو بمنزلة الدال المرفوعة من (زيد) من قولك جاءني زيد)، وليس بمنزلة الدال على انفراده، ولا بمنزلة الحركة على انفرادها وأما الدليل على أنه ليس بمنزلة الدال متجرداً من الرفعة، فهو أنك تقول : جاءني رجلان فستفيد من الألف الإعراب ، وليس كذلك الدال لأنه لو قيل : (ضرب زيد) فعري من الحركة ولم يتصور من نفس الدال إعراب. وأما الدليل على انه بمنزلة الحركة على انفرادها فهو : انك لو أسقطت الألف بطل معنى لاسم ولو أسقطت الحركة من دال زيد فقلت : جاءني زيد مسكناً ، لم يبطل الاسم وإنما يزول الإعراب فقط ، وإذا ثبت هذا علمت أن الألف في (رجلان) بمنزلة الدال المرفوعة ، وليس بمنزلة الدال منفرداً عن الرفعة ، ولا بمنزلة الرفعة منفردة عن الدال وكذا الحكم في الواو في (مسلمون) هي بمنزلة الدال المرفوعة من (زيد) والياء في (مسلمين) بمنزلة الدال المجرورة(ينظر: الجرجاني،١٩٨٢م،١٨٧/١، والعكبري، ١٩٩٥م، ١٠٣/١)وذكر صاحب نتائج الفكر أن هذه الحروف هي علامات إعراب ، أو حروف إعراب(ينظر: السهيلي،(دت)، ص٨٤) .

ومذهب المازني، والمبرد، والأخفش سعيد بن مسعدة، على أن حروف التثنية والجمع هي دليل الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف إعراب(ينظر: الزجاجي،(دت)،ص١٣٠)وذكر في الأنصاف أن مذهب الكوفيين إلى أن الألف و الواو والياء) في التثني والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير وزعم قوم انه مذهب سيبويه وليس بصحيح .وذهب البصريين إلى أنها حروف إعراب، وذهب أبو الحسن، وأبو العباس المبرد، وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب.وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب، وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع. أما دليل الكوفيين على أنها إعراب كالحركات لأنها تتغير بتغير الحركات(ينظر:الأنباري، ١٩٩٨م،٣٣/١).وذكر في شرح المفصل أن الألف في المثنى، والواو والياء في الجمع ، يعربان بالحروف، وتختلف أواخرها بها فأما التثنية فإن إعرابها بحرفين الألف والياء، فالألف للرفع، والياء للنصب والجر إلا أنك تفتح ما قبل الياء فنقول: (جاءني الزيدين والعمرين) والجمع السالم إعرابه بحرفين أيضاً . وهما : الواو بالرفع نحو قولك : (جاءني الزيدون) و(المسلمون)، والياء بالجر والنصب إلا أنك تكسر ما قبل الياء في الجمع فرقاً بينهما وبين التثنية، تقول: (رأيت الزيدين) و(مررت بالزيدين)(ينظر: ابن يعيش، ٢٠٠١م،١٠٩/١).وذكر جمهور من المتأخرين، منهم ابن مالك، ونسبه أبو حيان للكوفيين وقطرب، والزجاجي، على أن إعراب المثنى والجمع بالحروف المذكورة، وقيل: بحركات مقدرة فيما قبلها، وهي الدال من (الزيدين) و(الزيدون) و(الزيدين) مثلاً، وهو رأي الأخفش (ينظر: السيوطي، ١٩٩٨م،١٥٧/١).وقيل بحركات مقدرة في الألف، والواو، والياء، وهو رأي الخليل وسيبويه واختاره الأعلم والسهيلي، كالمقصور ونحوه.وقيل: الحروف دلائل إعراب ، بمعنى أنك إذا أردت رأيتها فكأنك رأيت الإعراب وبه فسر أبو علي مذهب الأخفش.وقيل: الإعراب ببقاء الألف والواو رفعاً، وانقلابهما نصباً وجراً، وعليه الجرمي، والمازني، وابن عصفور، وهذا بناء على أن الإعراب معنوي لا لفظي قال ابن عصفور : كان الأصل

قبل دخول العامل : زيدان و زيدون ، كأثنان وثلاثون، فلما دخل العامل لم يحدث شيئاً وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة فلما دخل عليها عامل النصب والجر قلب الألف والواو ياء، وكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب، ولا إعراب ظاهر ولا مقدر(ينظر: السيوطي، ١٩٩٨م،١/١٥٨).

التثنية: ضعيفة مبنية للدلالة على الاثنين واصل التثنية العطف تقول: (قام الزيدان وذهب العمران)، والأصل فيه قام زيد وذهب عمر وعمرو, إلا أنهم حذفوا أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية طلباً للإيجاز والاختصار, والذي يدل على أن الأصل هو العطف أنهم يفكون التثنية حالة الاضطرار ويعدلون عنها إلى التكرار(ينظر: الأنباري، ١٩٩٥م، ص٦٣) كقول منظور بن مثرد(ينظر: الأنباري، ١٩٩٥م، ص٦٣):

كأن بين فكها والفك.... فارةُ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سَك

المطلب الرابع الأفعال الخمسة

وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف، نحو: (تفعلان ويفعلان)، أو واو الجمع نحو: (تفعلون ويفعلون) أو ياء المخاطبة نحو : (تفعلين)فإن رفعها بثبوت النون، وجزمها ونصبها بحذف النون(ينظر: الهمداني، (دت)، ١/٧٦، والنجار، ١٩٩٩م، ١/٨٢) نحو : قوله تعالى (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) (سورة البقرة الآية ٢٣٧)وقد جاء في همع الهوامع أن إعراب الأمثلة الخمسة يكون بالألف والواو والياء كما أنها في المثنى والجمع السالم، وقيل إنَّها معربة، ولا حروف إعراب فيها، وهذا مذهب الفارسي ودليلة : لأنه جائز أن يكون حرف الإعراب (النون) لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ، ولا الضمير؛ لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبله من اللامات ملازمتها الحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة ، فلم يبق إلا أن تكون معربة، ولا حروف إعراب عليها، وهذا مذهب الأخفش والسهيلي، ورده ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له(ينظر:السيوطي،١٩٩٨م، ١/٢٠٠)قال أبو حيان: وبين قول الاخفش والقول الذي قبله مناسبة، ألا أن الاخفش يقول : أن الإعراب فيها مقدر(ينظر:السيوطي،١٩٩٨م، ١/١٧١_١٧٢).وجاء في شرح الكافية: أذا اتصل بالفعل المضارع ألف اثنين أو واو الجمع أو ياء مخاطبة فعلامة رفعه(نون) مكسورة بعد الألف نحو: (تذهبان)، ومفتوحة بعد الواو والياء نحو: (تذهبون) و(تذهبين)، وحذف النون علامة للجزم والنصب (لم تذهبا)، (ولن تذهبا)(ينظر: الطائي، ١٩٨٢م،١/٢٠٧_٢٠٨).وذكر في شرح ابن عقيل أنَّ النون ثابت عن الحركة التي هي الضمة نحو: (الزيدان يفعلان)، وعلامة النصب والجزم سقوط النون نحو: (الزيدان لن يقوما ولم يخرجا)(ينظر: الهمداني، (دت)،١/٧٦).وذكر في حاشية الصبان أنّ الأمثلة الخمسة هي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسماً وحرفاً، (النون: رفعاً) الأصل علامة رفع وقد ذكر أن الأمثلة الخمسة على لغتين وهي: يفعلان، وتفعلان، وتفعلون، يفعلون، وتعلين، فهذه الأمثلة رفعها ثابت النون نيابة عن الضمة وحذفها أي النون للجزم والنصب أي علامة نيابة عن السكون في الأول والفتحة في الثاني قدم الحذف للجزم؛ لأنه الأصل والحذف للنصب محمول عليه، وهذا مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أن الإعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل(ينظر: الصبان، ٢٠٠٢م،١/١٧٠_١٧١).

أصل نون الأمثلة الخمسة : أن أصل هذه النون السكون، وإنما حركت للالتقاء الساكنين، فكسرت بعد الألف على أصله، وفتحت بعد الواو والياء كلباً للخفة؛ لاستثقال الكسر بعدها.وقيل: تشبيهها بالأول بالمثنى، والثاني بالجمع، وقد تفتح بعد الألف أيضاً، كقوله تعالى:(أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ) (سورة الأحقاف الآية ١٧)، بفتح النون .وقد ذكر ابن فلاح ضم النون واستدل بما قرئ شاذًا، قوله تعالى: (طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ) (سورة يوسف الآية ٣٧)، بضم النون(ينظر: السيوطي، ١٩٩٨م،١/١٧٢).وذكر في النحو الوافي: أن نون الأفعال الخمسة لها ثلاثة أحوال عند اتصالها بنون الوقاية الحذف، أو الإدغام في نون الوقاية، أو الفك مع بقاء التنوين، وذكر أن هناك لغة تحذف نون الرفع أي نون (الأفعال الخمسة)(ينظر:حسن، ٢٠٠٧م،١/١٢٧) وبها جاء الحديث الشريف:(لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا)(السِّجِسْتاني،(دت)،برقم (٥١٩٣)٤/٣٥٠).

وذكر في همع الهوامع اختلاف في المحذوف (النون رفع، نون الوقاية) فمذهب سيبويه: أنها نون الرفع، رجحه ابن مالك؛ لأنها تحذف بلا سبب، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وحذف ما عهد حذفه أولى؛ لأنها نائبة عن الضمة، وقد عهد حذفها تخفيفاً (ينظر: السيوطي، ١٩٩٨م،١/١٧٢) نحو: (أن الله يأمركم) (سورة البقرة الآية ٦٧)، وأيضاً قوله تعالى: (وما يشعرنكم) (سورة الأنعام الآية ١٠٩).وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف لون الوقاية، وهذا مذهب الأخفش الأوسط، والصغير، والمبرد، وأبوي علي، وابن جني؛ لأنّها لا تدل على إعراب، فكانت أولى ونون الرفع دخلت لعامل، بالحذف، ولأنّها إنّما جيء بها لتقي الفعل من الكسر فحذفها أولى، ولأنّها دخلت لعامل ونون الوقاية دخلت لغير عامل(ينظر: السيوطي، ١٩٩٨م، ١/١٧٣).وذكر أيضاً أن النون ليس حرف إعراب ، ولو كانت النون حرف إعراب لوجب أن تجري عليها حركات الإعراب، فتقول: (هما) يقومان) و(أريد أن تقومان)، فتضمها في الرفع، وتفتحها في النصب، فإذا صرت إلى الجزم وجب تسكينها، فإذا سكنت والألف قبلها ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين، فتقول (لم يقومان)(ينظر:ابن جني، (د ت)٣/٣٤٦).

المطلب الخامس الفعل المضارع المعتل الآخر

الفعل المضارع: وهو ما تعقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء، وذلك قولك: المخاطب أو الغائب تفعل، وللغائب يفعل، وللمتكلم أفعل، وإذا كان مع غيره واحداً أو جماعة نفعل، وتسمى الزوائد الأربع ويشترك فيه الحاضر والمستقبل والأم في قولك: (أن زيدل يفعل)(ينظر: الزمخشري،١٩٩٣م،٣٢١/٢).وقد ذكر أن الفعل المضارع المعتل الآخر ، هو آخره حرف علة ، وحروف العلة هي : الألف، الواو، والياء(ينظر: الرعيني،(دت)،٦/١، والكوراني، ٢٠٠٨م،٧٧/١) نحو: (ولم يخشى ألا الله سورة) (المؤمنون الآية ١٧)، (من يهد الله) (سورة الأعراف الآية ١٧٨). وذكر في حاشية الصبان سمى الفعل المضارع معتلاً آخره حرف علة ة، أو لان الأول يعل آخره بالقلب، أما عن ياء نحو : الفتى ، أو عن واو نحو: المصطفى، والثاني: يعل آخره بالحذف.أما المقصور كـ (مصطفى) الإعراب فيه مقدر جميعه على الألف؛ لتعذر تحريكها والقصر معناه الحبس ومنه قوله تعالى: (حور مقصورات في الخيام) (سورة الرحمن الآية٧٢)،أي محبوسات على بعولتهن، وسمى بذلك لأنه محبوس عن المد أو عن ظهور الإعراب.أما المنقوص كـ (مرتقى) سمى بذلك لحذف لامه للتنوين، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات، وعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء المحذوفة أو الموجودة(ينظر: الصبان، ٢٠٠٢م،١٧٥/١).وذكر إعراب المقصور: وهو الاسم المعتل إذا كان في آخره الألف لم يظهر فيه الإعراب(ينظر :الفراهيدي،١٩٩٥م،٦٥/١، والسيوطي، ١٩٩٨م،٦٥/١).إعراب الفعل المعتل الذي لامه ألف أو واو أو ياء مخالف للفعل الصحيح والفرق بينهما أن الفعل الذي آخره واو أو ياء نحو: يغزو أو يرمي تقول فيها هذا يغزو ويرمي، فيستوي مع الفعل الصحيح في الرفع كما تقول: (يقتل ويضرب), فإن وصلت خالف يقتل ويضرب فقلت: هو يغزو وعمراً ويرمي بكراً فتسكن الياء والواو ولا يجوز ضمهما إلا في الضرورة الشعرية، فإن نصب الفعل المعتل كان كالصحيح فقلت: أن يغزو، ولن يرمي(ينظر :ابن السراج، ١٩٨٧م،٦٤/٢).والفعل المعتل هو ما فيه حرف علة كما ذكر، فالمعتل بالفاء (مثال)، وبالعين (أجوف)، وذو الثلاثة ، وباللام منقوص أو ذو الأربعة، وبالفاء والعين أو بالعين واللام لفيف مقرون وبالفاء واللام لفيف مفروق(ينظر: الإسترَبادِي،(دت)، ٣٢/١).

وذكر أيضاً أن الفعل المعتل وهو ما كان أحد أحرفه الأصلية حرف على مثل، وعد، وقال، ورمى .

وهو أربعة أقسام: (أجوف، ناقص، لفيف، مثال):

فالمثال: ما كانت فاؤه حرف علة كوعد، ورث.

الأجوف: ما كانت عينه حرف علة كـ قال، باع.

الناقص: ما كانت لامه حرف علة كـ رضى، رمى .

اللفيف: ما كان فيه حرفاً من أحرف العلة(ينظر :الغلاييني، ١٩٩٣م،ص٥٢).

وقد ذكر أن المنقوص: ما كان آخره ياء قبلها كسرة، وسمي منقوصاً؛ لأنه نقص في إعرابه (الضم والكسر) وبقى له النصب، أما المقصور : ما كان آخره ألف، وفي معنى تسمية (مقصوراً) أربعة أوجه:

احدهما: أن الإعراب قصر فيه فيكون تقديره المقصور فيه الإعراب ثم حذف وجعل أسماء للاسم الذي هذه صفته.

الثاني: أنه قصر عن الإعراب ، أي حبس عن ظهور الإعراب في لفظه .

الثالث: أن صوت الألف المفردة أقصر من صوتها إذا وقعت بعدها همزة وكان صوتها محبوساً عن صوت الألف التي بعدها همزة.

الرابع: انه نقيض الممدود.

الممدود: متصرف بوجود الإعراب لأنه حرف إعرابه الهمزة وهي حرف صحيح يثبت في الجزم(ينظر: العكبري، ١٩٩٥م،٥٤/١).وجزم الفعل المعتل بحذف حرف العلة نيابة عن السكون ، قال ابن مالك : وإنما حذف الجازم هذه الحروف لأنها عاقبت الضمة ، فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته ، وقال أبو حيان : التحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم ، لان الجازم لا يحذف ألا مما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة ، بل العلامة ضمة مقدرة ، ولان الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها ؛ لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم؛ لأن هذه الحروف ليست علامة، بل العلامة ضمة مقدرة؛ لأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها؛ لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا لئلا يلتبس المجزوم المرفوع، يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه، فالقياس أن الجازم حذف الضمة المقدرة، ثم حذفت الحروف؛ لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع(ينظر: السيوطي،١٩٩٨م،١٧٤/١).وذكر أن المقصور: الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، فيقدر فيه جميع حركات الإعراب: (الرفع، النصب، والجر) نحو: المرتقى، وحكم المنقوص انه يظهر فيه النصب نحو: قوله تعالى (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ الله) (سورة الأحقاف الآية ٣١) ويقدر فيه الرفع والجر لثقلها على الياء، ومن العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حالة النصب، فتظهر الضمة والكسرة على الياء، كما يظهر الفتحة عليها، مثل قول جرير بن عطية:

فيوماً بوافِينَ الهُوَى غَيْرَ ماضي... ويوماً تَرَى مِنْهُنَّ نحولاً تَخَولُ

وهو قليل والنصب حكم الأكثر، وقد جوز بعض العلماء ذلك في حالة سعة الكلام، وحاصل ما ذكر أن الرفع يقدر في الألف الواو والياء، وان الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها، وان النصب يظهر في الياء والواو، ويقدر في الألف(ينظر:الهمداني، (دت),١/٧٩_٨٠).

الخاتمة:

بعد هذا الاستقراء والتتبع في كتب النحويين، أمكنني حصر أبرز النتائج التي توصلت إليها فيما يأتي:

١) ظهر اختلاف لغات العرب وأثره في تنويع الإعراب؛ فبعضهم جعل الإعراب بالحركات على الأصل، في حين جعل آخرون الإعراب بالحروف.

٢) هناك تمايز بين الإعراب والبناء؛ فالإعراب يختص بالأسماء، أما الأفعال والحروف فالأصل فيها البناء.

٣) من أغراض الإعراب: الإبانة، والدقة في المعنى، والسعة في التعبير.

٤) تعددت معاني الإعراب، فمنها: الإجادة، والحسن، والتغيير، وإزالة الفساد عن الشيء.

٥) للإعراب علامات أصلية، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم.

٦) أما العلامات الفرعية، فهي سبع: خمس في الأسماء، وتشمل: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، واثنتان في الأفعال، وهما: الأفعال الخمسة، والفعل المضارع المعتل الآخر.

٧) الإعراب في الاصطلاح: تغيّر أواخر الكلمات العربية رفعًا ونصبًا وجزمًا، وهو كذلك الإبانة عن المعاني بالألفاظ، والإفصاح عمّا تدل عليه.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١) الابذي,أ,(دت), الحدود في علم النحو,(دط). جدة: مكتبة المشكاة المملكة العربية السعودية.

٢) ابن الخباز, أ,(٢٠٠٧م). توجيه اللمع،(ط٢). مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

٣) ابن السراج, م,(١٩٨٧م), الأصول في النحو،(ط٢). مؤسسة الرسالة.

٤) ابن الوراق, م,(٢٠٠١م), العلل في النحو,(ط١). لبنان: دار المعاصر_ بيروت.

٥) ابن جني, ع,(١٩٩٢م), علل التثنية,(ط١). مصر: المكتبة الثقافية الدينية.

٦) ابن جني, ع,(١٩٩٩م), الخصائص,(ط٤). مصر: الهيئة العامة للكتب.

٧) ابن جني, ع,(د ت). اللمع في العربية، (د ط). الكويت: دار الكتب الثقافية.

٨) ابن يعيش, م,(٢٠٠١م). شرح المفصّل،(ط١). لبنان: دار الكتب العلميّة _ بيروت.

٩) الاستراباذي, ر,(دت). شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب،(ط٢).لبنان: دار الكتب العلمية.

١٠)الأنباري, ع,(١٩٩٥م),أسرار العربية،(ط١). لبنان: دار الجبل_ بيروت.

١١)الأنباري, ع,(١٩٩٨م) الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين,(ط١), لبنان: دار الكتب العلمية_ بيروت.

١٢)الأنصاري, ع,(١٩٨٧م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب,(ط٦). سوريا: دار الفكر_ دمشق.

١٣)الأنصاري, ع,(١٩٩٤م),شرح شذور الذهب في معرفةالكلام,(ط١). سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع_ دمشق.

١٤)الأنصاري, ع,(دت), شؤح قطر الندى وبل الصدى,(دط). لبنان: المكتبة العصرية.

١٥)الأنصاري,ع,(د ت). أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك،(د ط). سوريا: دار الفكر للنشر والتوزيع.

١٦)البستاني, ع,(١٩٣٠م), البستان معجم لغوي,(ط١). لبنان: بيروت المطبعة الامريكانية.

١٧)الجوزية, م,(١٤٢٥هـ), بدائع الفوائد,(ط١). دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

١٨)الجياني, م,(١٩٨٢م). شرح الكافية الشّافية،(ط١). المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.

١٩)الرعيني, م,(دت), متمة الاجرومية,(دط).

٢٠)الزجاجي, ع,(دت), الايضاح في علل النحو,(ط٢). دار النفائس.

٢١)الزمخشري,م,(١٩٩٣م),المفصل في صنعة الإعراب،(ط١). لبنان: مكتبة الهلال_ بيروت.

٢٢) الزبيدي, م,(٢٠٠٧م),تاج العروس من جواهر القاموس,(ط١). لبنان: دار الكتب العلمية_ بيروت.
٢٣) السامرائي, ف,(٢٠٠٠م). معاني النحو,(ط١). الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٤) السُّهَيلي, ع,(١٩٩٢م). نتائج الفكر في النَّحو,(ط١).لبنان: دار الكتب العلمية_ بيروت.
٢٥) سيبويه, ع,(١٩٨٨م).الكتاب،(ط٣). مصر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٢٦) السيوطي, ع,(١٩٩٦م),الأشباه والنظائر،(ط٣). دار الكتاب العربي.
٢٧) السيوطي, ع,(١٩٩٨م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،(د ط). لبنان: دار الكتب العلمية_ بيروت
٢٨) الصّبّان, م,(٢٠٠٢م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك،(د ط). لبنان: دار الكتب العلميّة _ بيروت.
٢٩) العلوي,ي,(٢٠٠٩م), شرح جمل الزجاجي,(ط١). بغداد: مكتبة الرشد.
٣٠) الفراء, ي,(د ت). معاني القرآن،(ط١). مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.
٣١) الفراهيدي, خ,(١٩٩٥م). الجمل في النحو، (ط٥). لبنان: مؤسسة الرسالة_ بيروت.
٣٢) الفرزدق,هـ,(١٩٩٧م),ديوان,(ط١). دار الارقم للطباعة والنشر.
٣٣) القزويني, م,(دت),سنن ابن ماجه,(دط). مصر: دار أحياء الكتب العربية.
٣٤) المبرد, م,(دت).المقتضب،(د ط). لبنان: عالم الكتب
٣٥) المرادي, ب,(١٩٧٦م),الجنى الداني في حروف المعاني,(د ط). مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.
٣٦) المرادي, ب,(٢٠٠٨م).توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك,(ط١). مصر: دار الفكر العربي.
٣٧) الهمداني, ع,(١٩٨٠م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،(ط٢٠). مصر: دار التراث للطباعة القاهرة.